

«الإمارات ضمن الـ5 الكبار عالمياً في تحقيق «العمل اللائق ونمو الاقتصاد



أبوظبي - وام

حجزت الإمارات موقعها ضمن الخمس الأوائل عالمياً في 18 مؤشراً تقيس مدى التقدم في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وتضمنت المؤشرات تصدر الدولة العالم في 6 مؤشرات مرتبطة بذات الهدف.

وبحسب الرصد الذي أجراه المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء فقد تصدرت الدولة العالم في المؤشرات التالية: مؤشر كبار المديرين المختصين ضمن تقرير المواهب العالمية، ومؤشر قدرة الدولة على استقطاب المواهب ضمن تقرير مؤشر الازدهار، ومؤشر توافر العمالة الماهرة، ومؤشر ريادة الأعمال، ومؤشر قلة النزاعات العمالية، إلى جانب مؤشر قلة تكاليف تعويض إنهاء خدمات العامل والتي صدرت ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، وذلك استناداً إلى تقارير كبريات المرجعيات الدولية المعنية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، «ومعهد «ليجاتيم»، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال «إنسياد».

وحققت الإمارات المركز الثاني عالمياً في 4 مؤشرات تضمنت مؤشر تنوع القوى العاملة ضمن تقرير التنافسية العالمية 4.0، ومؤشر انخفاض البطالة، ومؤشر نسبة القوى العاملة، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية، إضافة إلى مؤشر توافر الخبرات العالمية ضمن الكتاب السنوي للتنافسية الرقمية

وحلت الإمارات في المركز الثالث عالمياً في كل من مؤشر معدل التوظيف ضمن الكتاب السنوي للتنافسية الرقمية، ومؤشر القوى العاملة الحاصلين على التعليم الثانوي ضمن تقرير تنافسية المواهب العالمي، فيما حققت المركز الرابع عالمياً في كل من مؤشر الرواتب والإنتاجية ضمن تقرير التنافسية العالمية 4.0، ومؤشر جودة تشريعات البطالة، ومؤشر اللوائح التنظيمية للعمل ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

وجاءت الإمارات في المركز الخامس عالمياً في مؤشر سهولة توظيف العمالة الأجنبية ضمن تقرير التنافسية العالمية 4.0، ومؤشر مدة التدريب في المهنة ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، ومؤشر إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من قبل الأعمال ضمن تقرير مؤشر الابتكار العالمي

وحققت دولة الإمارات خلال العقود الماضية معدلات عالية من النمو والاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى خلق وظائف بشكل واسع للعمالة المحلية والأجنبية، وجاءت الإمارات في المركز الثاني عالمياً بين أكبر الدول المصدرة للتحويلات المالية خلال عام 2020، وذلك بحسب تقرير التحويلات والتنمية الصادر عن البنك الدولي

وأفاد التقرير السنوي لعام 2020 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بأن قيمة التحويلات الشخصية الصادرة من الدولة عام 2020 بلغت 156.8 مليار درهم، والتي شملت ما حوله العاملون في الدولة إلى بلدانهم الأصلية، حيث استفادت من الأموال المحولة العديد من المجتمعات مما أسهم في رفع مستوى المعيشة في الدول المستفيدة

وتتولى وزارة الموارد البشرية والتوطين الإشراف على تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعاملين، بهدف المحافظة على حقوق العمالة الوافدة في القطاع الخاص في الدولة

وخلال السنوات القليلة الماضية بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة لتطوير القوانين والسياسات المتعلقة بالعمل والعمال، وعملت على رفع مستوى الوعي لتحسين ظروف العمل للعاملين في كافة قطاعات العمل في الدولة

وتسعى دولة الإمارات لأن تكون عاصمة اقتصادية وسياحية وتجارية لأكثر من ملياري شخص من خلال الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار والبحث والتطوير

وتكللت جهود الدولة بانعقاد إكسبو 2020 دبي كأكبر حدث اقتصادي في العالم يقام على أرض الدولة، وليكون أعظم ما قدمه إكسبو للعالم على مرّ دوراته كلها، ووفقاً لنتائج دراسة الأثر الاقتصادي لإكسبو 2020 دبي، التي أجرتها إنرنست آند يونج المتخصصة في مجال التدقيق والاستشارات المالية، يتوقع أن يكون له تأثير كبير على عملية خلق الوظائف بشكل مباشر وغير مباشر، حيث توقعت الدراسة أن يدعم إكسبو 2020 دبي خلال فترة انعقاده نحو 94,400 وظيفة بدوام كامل في الأنشطة والأعمال المتعلقة بالحدث العالمي

وأطلقت الإمارات العديد من المبادرات التي تعزز تقدمها نحو تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (عمل لائق ونمو اقتصادي) وفي مقدمتها مبادرة «منصة سوق العمل الافتراضية» - الحائزة على جائزة الأفكار البريطانية 2020 عن فئة الابتكار في الأزمات، والتي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتوطين في إطار البرنامج الوطني لدعم

استقرار سوق العمل لمواجهة تحديات التوظيف خلال فترة جائحة كوفيد-19.

وأسهمت المنصة في تعزيز مرونة الانتقال وتخفيف الأعباء التشغيلية عن المنشآت التي يوجد لديها فائض في أعداد العمالة غير المواطنة، من خلال تسجيل بيانات هؤلاء العمال في الموقع الإلكتروني للمنصة وهو الأمر الذي أسهم في دعم احتياجات سوق العمل من العمالة الداخلية في ظل وقف careers.mohre.gov.ae، الاستقدام من خارج نتيجة للإجراءات الاحترازية للحد والوقاية من فيروس «كورونا» المستجد.

في إطار جهودها الإنسانية، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين «مبادرة الإجازة المبكرة» عام 2020 بالتعاون مع جهات اتحادية أخرى، وسمحت المبادرة لجميع الموظفين العاملين في القطاع الخاص بالعودة مؤقتاً إلى بلدانهم الأصلية خلال الوقت الذي كانت فيه الإجراءات الاحترازية لكوفيد-19 سارية.

وحددت الوزارة 5 إجراءات يتعين على الشركات الخاصة الالتزام بها لطلبات الإجازة المبكرة، تمثلت في أن يوقع كلا الطرفين على النموذج المؤقت الإضافي لعقد العمل ويجب تحديد مدة الإجازة، وأن يحجز أصحاب العمل تذاكر ذهاب وعودة للموظفين، وأن تستمر العلاقة التعاقدية بين الموظف وصاحب العمل حيث تعتبر الإجازة المبكرة إجازة غير مدفوعة الأجر بشرط الحفاظ على جميع استحقاقات العمال وفقاً لقانون العمل، وأن تنتهي الإجازة بعد انتهاء الفترة الاحتياطية وعودة الموظف إلى الإمارات.

وفاءً بالتزامها العالمي، واصلت دولة الإمارات دعم أهداف التنمية المستدامة الـ 17 من خلال توزيع إجمالي 29.4 مليار درهم إماراتي من المساعدات الخارجية في عام 2019، في حين أن ما يزيد على نصف المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 دعمت بشكل مباشر ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة؛ كانت حصة الهدف (8% العمل اللائق والنمو الاقتصادي ما يعادل 46.5).

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.